

آلية توزيع الأرباح لحسابات الودائع بالمضاربة

تمثل ودائع المضاربة شركة بين المودعين (ويشار إليهم برب المال أو أصحاب حسابات الاستثمار أو أصحاب الودائع) وبين المصرف (الذي يعمل كمضارب). وبموجب ذلك، يودع العملاء الأموال لدى المصرف لاستثمارها في أنشطة ومشاريع متوافقة مع الشريعة الإسلامية. يتم تقاسم الأرباح الناتجة عن هذه الاستثمارات بين المودعين والمصرف. ويحصل المصرف كمضارب على حصة من الأرباح مقابل إدارته واستثماره لهذه الأموال. وتهدف هذه الآلية إلى ضمان الشفافية والعدالة والامتثال لمبادئ الشريعة.

1. عملية حساب وتوزيع الأرباح

أ. إدارة الوعاء المشترك

تودع أموال المضاربة في "وعاء مشترك" وتستخدم لتمويل الاستثمارات في أصول متوافقة مع الشريعة. وفي نهاية كل شهر يتم حساب إجمالي أرباح الوعاء المشترك، ويتم اتباع الخطوات التالية لتحديد الأرباح القابلة للتوزيع:

حساب صافي الأرباح	يُخصم من إجمالي الأرباح المتحققة من الوعاء كل من الخسائر الائتمانية المتوقعة والمبالغ المشطوبة، ليكون الناتج هو صافي الربح المتاح للتوزيع.
توزيع الأرباح بناءً على الأوزان	تخلط أموال المودعين في الوعاء المشترك مع أموال أصحاب حقوق الملكية. ويتم توزيع صافي الربح أو الخسارة بين المودعين والمصرف بحسب نسبة مساهمة كل طرف في الوعاء المشترك.
	تُحدد حصة كل مودع من الأرباح وفقاً للأوزان المحددة مسبقاً لنوع الحساب أو مدة الاستثمار، حيث ضُممت هذه الأوزان لتعكس مستوى مخاطرة الاستثمار ومدة بقاء الأموال المودعة.

II. التسوية قبل توزيع الأرباح

- احتياطي معادلة الأرباح: لمواجهة مخاطر التباين في الأرباح، يحتفظ المصرف باحتياطي معادلة الأرباح. حيث يتم تخصيص جزء من الأرباح القابلة للتوزيع لأصحاب الودائع فقط لهذا الاحتياطي، والذي يستخدم لضمان استمرارية دفع الأرباح للمودعين في حال انخفاض العوائد المستقبلية عن التوقعات. ويتم إدارة هذا الاحتياطي واستخدامه تحت إشراف لجنة توزيع الأرباح.
- استخدام احتياطي معادلة الأرباح: يمكن استخدام الاحتياطي لتغطية العوائد المتوقعة في حال كانت النتائج الفعلية للاستثمار أقل من المتوقع.
- الإشراف والتصفية: تتم إدارة واستثمار وتوزيع هذا احتياطي معادلة الأرباح تحت إشراف لجنة توزيع الأرباح.
- حصة المصرف من الأرباح: بعد التسوية المتعلقة باحتياطي معادلة الأرباح، يقتطع المصرف حصة المضارب من الأرباح، على أن تكون بحد أقصى 20% من الأرباح القابلة للتوزيع، وذلك مقابل خبرته وجهوده ومسؤولياته في إدارة الاستثمارات.
- استبعاد المصاريف الإدارية: لا تُحمّل أي مصاريف إدارية أو تشغيلية على المودعين، إذ يتحمل المصرف جميع هذه التكاليف، بما يضمن أن الأرباح القابلة للتوزيع تعكس الأداء الاستثماري فقط.

III. الأوزان المطبقة على حسابات المضاربة

يطبق المصرف أوزاناً على حسابات المضاربة بحسب نوع الحساب ومدته، لضمان عدالة نظام توزيع الأرباح. وتتم مراجعة هذه الأوزان واعتمادها بشكل دوري من قبل لجنة توزيع الأرباح في المصرف.

أنواع الحسابات

حسابات التوفير	10%
حسابات التوفير - الحساب الرقمي	10%
حسابات التوفير - حساب التوفير للراتب	10%
حسابات التوفير - حساب التوفير (طلاب)	10%
حسابات التوفير - حساب التوفير (أطفال)	10%
ودائع وطني - الحساب تحت الطلب	5%
حساب الاستثمار الجديد	10%
العائد على الودائع لمدة شهر واحد	30%
العائد على الودائع لمدة 3 أشهر	45%
العائد على الودائع لمدة 6 أشهر	55%
العائد على الودائع لمدة 9 أشهر	60%
العائد على الودائع لمدة 12 شهراً	70%

تعكس هذه الأوزان مستوى الالتزام الاستثماري والمخاطر المرتبطة بكل نوع من الحسابات. وهي تضمن توزيع الأرباح بشفافية وبما يتوافق مع أحكام الشريعة. وتعتبر الأوزان عاملاً متغيراً، ويتم إبلاغ العملاء عبر موقع مصرف الشارقة الإسلامي بشكل شهري في حال وجود أي تعديل على الأوزان المطبقة على أي فئة من ودائع المضاربة.

٢. أهداف واستراتيجية الاستثمار

I. تركز استراتيجية المصرف للاستثمار في ودائع المضاربة على تحقيق التوازن بين تحقيق عوائد مستقرة للمودعين والحفاظ على سلامة أموالهم. وتستند هذه الاستراتيجية الاستثمارية إلى المبادئ التالية:

II. دخل ثابت ومرن:

يسعى المصرف إلى توفير مزيج من الدخل الثابت والمتكرر للمودعين، مع منحهم المرونة في الإيداع والسحب عبر الفروع، والشيكات، والقنوات الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

توزيع الأصول لتحقيق الاستقرار والعوائد

- يتم تنويع الوعاء المشترك عبر مجموعة من الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة، بما في ذلك:
- الودائع لدى مصارف أخرى
- تمويلات العملاء
- الاستثمارات في الصكوك (صكوك الاستثمار)
- تأجير العقارات بنظام التأجير التشغيلي

يتم اختيار هذه الأصول بعناية لضمان الحفاظ على رأس المال وتحقيق عوائد ثابتة، وبما يتماشى مع استراتيجية المصرف لإدارة السيولة والأصول.

III. حماية رأس مال الاستثمار

يدير المصرف الوعاء بما يضمن حماية أموال المودعين، مع التأكيد على أن الاستثمارات تبقى في إطار المخاطر المقبولة وأهداف الوعاء المشترك.



٣. الشفافية والامتثال لأحكام الشريعة

تخضع عملية توزيع الأرباح بالكامل لسياسة توزيع الأرباح المعتمدة من المصرف، وتتم مراجعة هذه السياسة والإشراف عليها من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لضمان الالتزام بمبادئ الشريعة. كما تعتمد اللجنة آلية توزيع الأرباح بما يضمن العدالة والشفافية في جميع تعاملات المصرف مع المودعين.

ومن خلال التزام المصرف في إدارة الوعاء، والالتزام بأحكام الشريعة، وتقديم مصلحة العملاء، يضمن المصرف أن تظل ودائع المضاربة خياراً استثمارياً موثقاً للمودعين.

إن النهج الشامل للمصرف يضمن تمتع العملاء بمزايا الاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة مع حماية مصالحهم وتعزيز الاستقرار المالي.